

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٨٧

الأربعاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة جاكوبوني
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1504439 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد محمد الهادي الدايري، وزير الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إيطاليا وتونس والجزائر ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد سامح شكري سليم، وزير الخارجية في جمهورية مصر العربية، ومعالي السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية في الجزائر.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ليون، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر الفيديو من تونس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليون.

السيد ليون (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس اليوم بشأن الحالة في ليبيا في هذا المنعطف الحرج. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تعازيّ ومواساتي لجميع أسر ضحايا الإرهاب والتطرف في ليبيا. وأدين بأقوى العبارات الممكنة الأعمال الوحشية والمروعة التي شهدناها في ليبيا في الأيام والأسابيع الأخيرة. لا توجد كلمات يمكن أن تعبر عن سخطي واشمئزازي جراء قطع رؤوس ٢١ رجلا، من بينهم ٢٠ من المواطنين المصريين الذين استهدفوا لا لشيء سوى معتقداهم الدينية وجنسيتهم.

وينبغي ألا يحجب حجم هذه الأعمال الوحشية همجية الأفعال الأخرى التي ترتكبها الجماعات المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأنصار الشريعة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، قطعت رؤوس ثلاثة ناشطين من الشباب في درنة. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، قتل طبيب مصري شاب وزوجته، وهما من الأقباط أيضا، بوحشية في مترلهما في سرت؛ ووُجدت ابنتهما، التي كانت قد اختطفت، ميتة في ضواحي المدينة في اليوم التالي. وهذه ليست سوى بعض الحوادث التي لا تحصى التي تؤثر كل يوم على آلاف المدنيين الذين يتحملون العبء الأكبر للحرب والتشريد، وهم ضحايا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما في مناطق مثل بنغازي. وتسلط هذه الأعمال الإرهابية الوحشية الضوء مرة أخرى على الخطر الوشيك الذي تواجهه ليبيا وشعبها والمنطقة الأوسع نطاقا، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق سريع فيما بين الأطراف الرئيسية في البلد بشأن تسوية الأزمة السياسية ووضع حد للتراع العسكري والسياسي.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس (انظر S/PV.7264)، شهدنا استخفافا سافرا من قبل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية بسيادة ليبيا ومؤسسات الدولة فيها. ويجسد الاستيلاء على المنشآت العامة في سرت والهجوم الذي وقع الشهر الماضي على فندق كورنثيا في طرابلس قدرة متنامية وإصرارا من جانب التنظيم على استغلال الأزمة السياسية والفراغ الأمني الناجم عنها لترسيخ وجوده ونفوذه في جميع أنحاء ليبيا.

والحوادث الأخيرة، بما في ذلك الهجمات على حقول النفط في مبروك وجنوب سدرة، تبين بوضوح تزايد قدرة تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية على العمل في مختلف أنحاء البلد، سواء في درنة أو بنغازي أو سرت أو صبراتة. فقد زاد انتشار الجماعات المتطرفة صاحبة الأيديولوجيات المتطرفة والمرتبطة بتنظيم القاعدة منذ نهاية النزاع المسلح في عام ٢٠١١، حيث تشكل معاقل أنصار الشريعة في بنغازي ودرنة بالفعل تحديا إرهابيا خطيرا في سياق الأزمة الليبية. وهي تعمل بمثابة منابر لحشد الدعم لتنظيم داعش.

وقد أظهر تنظيم داعش بالفعل قدرته على التدمير في العراق وسوريا. ومن خلال عمله عبر الحدود، حشد التنظيم مجندين وموارد مالية كبيرة، بما في ذلك من خلال استخدام وسائط التواصل الاجتماعي. ووجد داعش في ليبيا أرضا خصبة في ظل عدم الاستقرار السياسي المتزايد الذي أعقب الثورة، كما استفاد من ضعف مؤسسات الدولة وقطاع الأمن الرسمي. وكان مما عزز صفوفه التدفق المطرد للرعايا الأجانب، وهو يهدد الآن بإضافة بعد آخر للنزاع في ليبيا. وينبغي أن يساورنا بالغ القلق إزاء هذا التحول في الأحداث وأن نعارض بشدة أيديولوجية تنظيم داعش وممارساته الإرهابية. ويجب التصدي لهذه القوى المتطرفة عند كل منعطف. ولن يُكتب لأي استراتيجية النجاح من دون تعاون إقليمي قوي وتمكين الدولة والسلطات الليبية.

ويجب ألا تغيب عن بالنا تعقيدات الأزمة الليبية وضعف وتفتت مؤسسات الدولة فيها والاستقطاب السياسي الراهن وهيمنة الجماعات المسلحة التي تبدو غافلة عن المصلحة الوطنية والتحريض في وسائط الإعلام والخطاب المؤجج للمشاعر والفساد. وهذه جميعا عوامل أسهمت في الانهيار الحالي لوظائف الدولة الأساسية وتعطيل اقتصاد البلد وتمزيق نسيجه الاجتماعي.

ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس، أحرزنا تقدما كبيرا في الجمع بين الأطراف الرئيسية للجلوس إلى طاولة المفاوضات. ونظمنا تدريجيا حوارا سياسيا على خمسة مسارات يعزز كل منها الآخر، وجمعنا بين ممثلين لمجموعة واسعة من أطراف المشهد السياسي والعسكري والاجتماعي الليبي. والهدف من الحوار هو إخراج ليبيا من حالة الفوضى التي توفر للإرهاب أرضا خصبة لتوليد المزيد من العنف والتدمير. وفي كانون الثاني/يناير، استضافت الأمم المتحدة جولتين من المحادثات السياسية في جنيف تركزت فيهما المناقشات حول التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة وحدة وطنية وترتيبات أمنية، تشمل وقفا شاملا لإطلاق النار.

وكانت ردود الأفعال على المحادثات إيجابية للغاية داخل ليبيا ويبدو أنها منحت بصيصا جديدا من الأمل في إمكانية إيجاد تسوية سلمية للأزمة السياسية والنزاع العسكري. وبغض النظر عن المواقف المتشددة التي اعتمدتها بعض الأطراف في البداية، فإن حقيقة إدراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآن لخطورة الحالة وضرورة التوصل إلى تسوية سياسية هي علامة إيجابية ويجب أن نعتبرها كذلك.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم بأنني كنت قبل أسبوع في غدامس، حيث انضمت فيها وللمرة الأولى جميع الأطراف للحوار السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة. ولا شك أن هذا يمثل تقدما هاما نحو إبرام اتفاق سياسي شامل للجميع، الأمر الذي يظل الطريق الوحيد للخروج من الأزمة على نحو مستدام. ويحدوني الأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي قريبا. والخلافات فيما بين الأطراف ليست مستعصية على الحل، وأنا واثق من أن شعورها بالمسؤولية تجاه مصير الشعب الليبي والوحدة الوطنية والديمقراطية والسلامة الإقليمية للدولة الليبية سيغلب على خلافاتها. وحلت أمس الذكرى السنوية لثورة كانت تهدف إلى تحقيق هذه القيم التي تبدو اليوم بعيدة للغاية.

ونحرز أيضا تقدما، بطيئاً ولكنه مطرد، في محاولة تهدئة الحالة على الصعيد العسكري. وقد تكثفت هذه الجهود عقب سلسلة من الهجمات في منطقة الهلال النفطي أواخر كانون الأول/ديسمبر. وباستثناء الهجوم الذي شنته عناصر تنظيم داعش على حقل مبروك في ٣ شباط/فبراير، كانت هناك هدنة نسبية في الأعمال العدائية، بيد أن الحالة العامة لا تزال هشة وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولا تزال الحالة العامة في بنغازي حرجة، وتلقينا بالأمس فقط تقارير عن هجمات جوية على الزنتان في الغرب.

وقد صدمت صور الأعمال الإرهابية الوحشية التي شهدناها في ليبيا في الأشهر الأخيرة ضميرنا الجماعي. ويجب أن نستفيد من هذا الإحساس بالضرورة الملحة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن نقف بحزم وراء العملية السياسية.

وبالنظر إلى الشعور بالإلحاح، دعوت إلى عقد الاجتماع المقبل للحوار السياسي بغية إنهاء المناقشات التي بدأت في جنيف بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ووضع الترتيبات الأمنية اللازمة لتمهيد الطريق أمام وقف الأعمال العدائية بطريقة شاملة ورسمية.

ولا يمكن دحر الإرهاب في ليبيا إلا عن طريق العزم السياسي والمؤسسي لحكومة ليبية متحدة ستكون بحاجة إلى دعم قوي وثابت من قبل المجتمع الدولي في مواجهة التحديات العديدة التي تواجهها ليبيا. ويتطلب هذا أولا وقبل كل شيء، وضع استراتيجية متسقة وشاملة لمكافحة الإرهاب، فضلا عن تحديد الاحتياجات والدعم المطلوبين من المجتمع الدولي.

وإنها لمسؤولية مشتركة بالنسبة لنا جميعا أن نعمل على بناء توافق في الآراء بين الأطراف الليبية. ومن الضروري أن يحافظ المجتمع الدولي بأسره على وحدة الهدف، عن طريق اتخاذ الإجراءات المتسقة وإرسال الرسائل المتسقة. ولا يمكن أن تكون جهودنا المبذولة لمكافحة الإرهاب على نحو مستدام عبارة عن سلسلة من الإجراءات المعزولة، ولا ينبغي أن نسمح للإرهاب بعرقلة الحوار السياسي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكّر جميع الأطراف بأنه لا ينبغي أن تسمح أي من الإجراءات أو القرارات التي تتخذها في هذا الوقت الحرج بتوفير الفرصة للجماعات الإرهابية لزيادة تعزيز وجودها أو نفوذها في البلد. وأحثها على زيادة مشاركتها من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وما دامت فرص السلام تتضاءل بسرعة، فإنه ينبغي بذل قصارى الجهود اللازمة لذلك.

ولن يتسنى لليبيين أن يتطلعوا إلى وضع استراتيجية فعالة لمكافحة التهديد المتنامي الذي تمثله الجماعات الإرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية، إلا عبر حكومة وحدة وطنية قوية تقوم على أساس متين من توافق الآراء، وبدعم من المجتمع الدولي. وأود أن أشكر جميع الحكومات في المنطقة والجهات الفاعلة الدولية على دعمها لجهود الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أدعو جميع الدول الأعضاء لألا تدخر جهدا في دعم التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزام الأمم المتحدة بعملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وأن أقول إن مشاركتنا في ليبيا ستواصل الاسترشاد بإبداء الاحترام الكامل لسيادة ليبيا ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ليون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا.

السيد الدايري (ليبيا): السيد الرئيس، معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية، معالي وزير الدولة لشؤون المغرب العربي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سعادة السفراء،

يطيب لي، سيادة الرئيس، أن أهنئكم على توليكم لرئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، ونحن على ثقة في قدرتكم على إدارة أعماله بما يحقق أفضل النتائج.

ويعرب شعب ودولة ليبيا مجددا عن خالص عزائنا ومواساتنا لأشقائنا في جمهورية مصر العربية، رئيسا وحكومة وشعبا، ولأسر ضحايا الجريمة الإرهابية النكراء التي اقترفها تنظيم داعش الإرهابي بحق ٢١ مواطنا مصريا في ليبيا، العمل الذي يتنافى وكل الشرائع والأديان السماوية والقيم والأعراف الإنسانية.

يجدد بلدي إدانته ورفضه القاطع للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأيا كان مصدره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأينما ارتكب وأيا كانت هوية مرتكبه. ويؤكد بلدي أن الإرهاب يشكل ظاهرة خطيرة تهدد استقرار الدول وأمنها، وأنها بدأت في تشكيل جبهة واسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا والبحر المتوسط ومنطقة الساحل الأفريقي، وهو ما يؤكد أنه ما من أحد في مأمن منها في المنطقة.

لقد حرصت على حضور هذه الجلسة بعد مناقشة المجلس بشأن الإرهاب التي عقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية (انظر S/PV.7351)، لتأكيد التزام الحكومة الليبية بمكافحة الإرهاب باعتباره من أهم أولوياتها في هذا الوقت بالذات، حيث يسعى تنظيم داعش الإرهابي والمجموعات المتحالفة معه لممارسة القتل والاغتيال للأبرياء وتدمير البنية التحتية والاقتصادية للدولة وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين من مختلف الجنسيات، مما يهدد أمن ليبيا والدول الأخرى، وخاصة المجاورة منها.

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية التي لاحت في أفق الحوار الوطني الليبي الذي بذله السيد برناردينو ليون، رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بشأن مساع وجهود مكثفة لضمان انعقاده والعمل على إنجاحه من خلال جولاته الثلاث.

وفي انتظار المزيد، فإن الوضع المعقد الذي آلت إليه الأمور في بلدي، لا سيما بعد أن أضحى تنظيم داعش جزءا من المشهد الدموي، على نحو ما أشرنا إليه. أصبحت الحاجة إلى تسليح الجيش الليبي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، وذلك تعزيزا للحوار الوطني نفسه الذي يرتكز ضمن أسس أخرى على ضرورة مكافحة الإرهاب، ودعما لهذا الجيش الذي أصبحت مهمته، كما يتضح من التطورات المتلاحقة، مزدوجة، في مواجهة كل التنظيمات والجماعات الإرهابية الليبية المسلحة كأنصار الشريعة وتنظيم داعش الإرهابي، بحيث يتحتم على المجتمع الدولي الذي ساعد الليبيين في التخلص من النظام الديكتاتوري السابق، ثم تركه وللأسف فريسة للفوضى والفراغ الأمني، أن يتحمل مسؤولياته القانونية والأدبية في المساعدة العاجلة على إعادة هيكلة الجيش وتسليحه حتى يؤدي مهامه على النحو المطلوب.

سبق وأن نبهت السلطات الشرعية في ليبيا إلى خطورة الإرهاب وتمدده فيها، على لسان أكثر من مسؤول أمام كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وإنني أجدد من هنا من على هذا المنبر القول بأنه لم يعد هناك مجال للسكوت على الإرهاب في ليبيا، حيث بات واضحا حجم التحديات التي تواجهها السلطات الشرعية الليبية بعد استيلاء مجموعات إرهابية تتبنى فكر القاعدة على مدن ليبية بكاملها وإعلانها أمام العالم أجمع ولاءها لتنظيم داعش في سوريا والعراق، وسعيها للسيطرة على موانئ تصدير النفط ومهاجمة العديد من الحقول النفطية بهدف تمويل الإرهاب في كل مكان وتحويل ليبيا إلى مركز لقيادة العمليات الإرهابية لنشاطها في دول شمال أفريقيا والساحل الأفريقي وحوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد مجلس الأمن القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) الذي أقر خلال الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7382). إلا أن اهتمام المجلس بالوضع المتردي في

بلدي بسبب الإرهاب لم يرتق بعد لاهتمامه بالتحديات التي تواجه الأشقاء في سوريا والعراق منذ السنة الماضية، ومن ثم فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن في ليبيا، خاصة وأن الوضع في بلدي يهدد دول الجوار الأفريقي بل وأوروبا نفسها.

إن ليبيا بحاجة إلى وقفة جادة من جانب المجتمع الدولي لمساعدتها على بناء قدرات جيشها الوطني من خلال رفع الحظر المفروض، ليتم تزويده بالأسلحة والمعدات العسكرية ليتمكن من مواجهة الإرهاب المتنامي، إضافة إلى دعم مؤسسات تفعيل القانون بكل الإمكانيات لتتمكن من مكافحة الإرهاب والتطرف. ونؤكد في هذا الصدد، أن عدم توفير السلاح والتدريب للجيش الليبي من أجل مساعدته في حربه على الإرهاب، يصب في مصلحة التطرف ويكرس عدم الاستقرار في ليبيا الذي من شأنه مثلما ذكرنا سلفا التأثير سلبا على استقرار المنطقة برمتها وتهديد السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وما النجاحات الأخيرة التي حققها الجيش الليبي في معركته التي يخوضها ضد الإرهاب إلا أكبر دليل على أهمية وجود مؤسسات عسكرية وأمنية مهنية.

وإنني أدعو من هذا المنبر المجتمع الدولي إلى الوقوف مع الجيش الليبي في معركته ضد داعش وأنصار الشريعة، وأؤكد أن الحكومة الليبية قد طلبت من الشقيقة مصر الاستمرار في توجيه ضربات جوية عسكرية بالتنسيق مع القيادة الليبية في عمليات مشتركة مع سلاح الجو الليبي وفقا لبيان الحكومة الصادر بالأمس في ١٧ شباط/فبراير.

هناك ارتباط وثيق بين الإرهاب ومختلف الجرائم الأخرى العابرة للحدود مثل تهريب الأسلحة والمخدرات ومشتقات النفط وغسل الأموال وتهريب البشر، ومن ثم تظهر الحاجة بوضوح لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي وشبه الإقليمي وبين الدول المجاورة للسيطرة على الحدود، ووضع آليات للتنسيق وتبادل المعلومات لتتبع المجرمين وتقديمهم للعدالة. كما تظهر الحاجة إلى التعاون الفعال لمواجهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) واتخاذ التدابير التي ترمي إلى منع هذه الظاهرة ومعالجتها بالإضافة إلى مواجهة حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية لاستخدامها في ليبيا وفي غير ليبيا كمصدر من مصادر التمويل والضغط السياسي.

في الختام، في الوقت الذي يؤكد فيه مجلس النواب والحكومة بصفتهما السلطتين الشرعيتين للبلد، دعمهما الكامل للجهود التي يبذلها مبعوث الأمين العام، السيد برناردينو ليون، للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية من خلال الحوار، إلا أن ليبيا تواجه تحديات خطيرة، وهي ليست تحديات بل هي أخطار حقيقية تواجهها مع جميع دول المنطقة. وما لم نجد الدعم الدولي القوي والفاعل فقد نفشل في القضاء على الإرهاب قريبا، ويصبح البلد بكامله مثل الخلية السرطانية في جسم المنطقة، وأرجو أن يؤخذ ذلك في الاعتبار بتقديم المساعدة للسلطات الشرعية الليبية في بسط سلطتها على جميع أراضي الدولة وحدودها. وفي هذا الإطار تجدد السلطات الليبية تطلعها إلى المزيد من الدعم من جانب مجلس الأمن وخاصة فيما يتعلق بحث الدول على الالتزام باحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتتبع ومراقبة تهريب الأسلحة للمجموعات المسلحة في ليبيا ومصادر تمويل الإرهاب. ونحن في ليبيا نقدر عاليا الجهود التي تبذلها بعثة المملكة الأردنية الهاشمية في المجلس، المتمثلة في تقديم مشروع قرار إلى مجلسكم الموقر بالنيابة عن المجموعة العربية نأمل أن يحظى بقبولكم ودعمكم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مصر.

السيد سليم (مصر): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم لرئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، واثقا من قدرتكم على إدارة أعماله بفعالية واقتدار.

لقد روعنا منذ أيام ما شهدناه من مقتل ٢١ مواطنا مصريا ذبحا على شواطئ مدينة سرت الليبية. وأود أن أعرب عن تقديري لكل من أدان هذه الحادثة البربرية الخارجة عن سياق الإنسانية ومن عبر عن تعازيه للشعب المصري وحكومته وتضامن معنا في هذه اللحظة الدقيقة. إنما العزاء والتضامن، على أهميتهما، لم يعودا كافيين لمعالجة ما نحن بصدده من مخاطر وتهديدات وجودية كمجتمعات متحضرة تسعى إلى التقدم والرفاهية.

لقد جئت إلى هنا اليوم لكي أؤكد على أن المطلوب هو تبني مواقف قوية وحقيقية وإجراءات عملية تدرأ عنا خطر داعش وأمثاله من التنظيمات التي لا تعرف سوى لغة القتل والإجرام. كما أتيت لكي أؤكد أن دماء المصريين ثمينة بنفس قدر دماء كل من سقط بفعل العمل الإرهابي البغيض في كل مكان آخر وتستحق، كما يستحقون، منا أن نبدي الجدية للقضاء على التنظيمات الإرهابية في شتى ربوع العالم.

لذا، سأدعوكم إلى الوراء قليلا حتى نتبين سويا كيف ولماذا وصلنا إلى هذا الوضع في ليبيا. لقد كانت البداية منذ قرر تحالف دولي مساندة الثورة الليبية وحمايتها عام ٢٠١١، وكانت مصر في ذلك الوقت من الداعمين لطموحات وتطلعات أشقائنا في ليبيا، إلا أننا تخوفنا مما بدا من أن المستفيدين في نهاية المطاف سيكونون من أصحاب التوجهات المتطرفة العنيفة، إذ كان معروفا أن جملة من هؤلاء يقاتلون في صفوف الثورة مدعومين وممولين بسخاء من قوى إقليمية يهمها وصولها إلى السلطة بعد سقوط الحكم في ليبيا. ورغم تحذيراتنا المتكررة عبر اتصالاتنا الدبلوماسية المكثفة في ذلك الوقت من خطر الاعتماد على قوى متطرفة لا تمثل طبيعة الشعب الليبي، إلا أن تخوفاتنا تحولت واقعا وأصبح للتطرف موقعه على الأرض الليبية. ولكن الشعب الليبي أتى ببرلمان، هو المؤتمر الوطني العام، غلبت عليه في بادئ الأمر التوجهات الوطنية الليبرالية، بل كانت لليبيا، البلد العربي الوحيد الذي لم ينجح تيار الإسلام السياسي العنيف في تحقيق الأغلبية فيه، إلا أن ما تمتع به هذه التيار من قدرات تمويلية وتسليحية لا حدود لها سمح له باستخدام أدوات عديدة لفرض إرادته مغيرا تطلعات الليبيين، حيث كان التهديد والخطف والاغتيال والحصار أساليب تستخدم علنا وبشكل يومي مع نواب البرلمان والمؤسسات الحكومية لتمرير القوانين واعتماد السياسات، ما أدى إلى إضعاف المؤسسات الدستورية والحكومة لتصبح تحت سيطرة هؤلاء المتطرفين.

ولا شك أنكم تذكرون كيف تم فرض قانون العزل السياسي، على سبيل المثال لا الحصر، والذي أقصى نسبة كبيرة من السياسيين غير المنتمين لتيار بعينه، كان على رأسهم رئيس المؤتمر الوطني العام، محمد المقريف، ليأتي برئاسة جديدة للمؤتمر.

ورغم بلوغ الأمر من التدهور، في لحظات مختلفة، ما سمح بأن يختطف رئيس حكومة أثناء ممارسته لمهام عمله بسبب الخلاف السياسي، وهو السيد علي زيدان، وما أدى إلى استهداف السفارات الأجنبية واقتحامها، بل واغتيال السفير الأمريكي خلال تواجده في بنغازي، فضلا عن اختطاف أعضاء السفارة المصرية من قبل تنظيمات متطرفة وغيرها من الحوادث اليومية التي أرفقنا كشفا بها مع الكتاب الذي وجهته إلى معالي الأمين العام ومعالي رئيس مجلس الأمن أمس، فإن المجتمع الدولي لم يتحرك بما تقتضيه تلك المخاطر الجمة على أمن الشعب الليبي ودول جواره وعلى أمن البحر المتوسط بل وعلى السلم والأمن الدوليين.

وعندما حلت الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لتؤكد مجددا على اعتدال خيارات الشعب الليبي وميله الواضح نحو اختيار ممثليه من القوى الوطنية الديمقراطية على نحو تراجع معه تمثيل التيار السياسي المتطرف من حوالي ٢٥ في المائة إلى ما يقرب من ١٠ في المائة من النواب المنتخبين،

حذرنا مجددا من أن المتطرفين داخل هذا التيار سيسعون مرة أخرى لفرض سيطرتهم باستخدام القوة لتحقيق ما لم يتمكنوا من تحقيقه عبر صناديق الاقتراع. لكننا لاحظنا محدودية الاهتمام الدولي بما دفعنا به حتى عندما عمدت تيارات متطرفة إلى احتلال العاصمة طرابلس ومطاراتها ومؤسساتها الحكومية باستخدام السلاح لاقتلاع البرلمان الشرعي من موقعه الطبيعي في العاصمة الليبية، حيث اضطرت الشرعية أن تتخذ مدنا أخرى مقرات لها وسط اعتراض مدهش من قوى التطرف نفسها على انعقاد البرلمان خارج العاصمة الليبية.

لا شك عندي أنكم جميعا تابعتم هذه التطورات وغيرها جيدا، لذا لن أخوض في تفاصيلها، إلا أنني وددت أن أكررها على مسامعكم اليوم لما استشعرناه في مصر من تهاون البعض في التعامل مع من يسعى لفرض حقائق على الأرض بقوة السلاح في لحظات من تاريخ الشعوب العربية. كان يفترض أن يفسح المجال للديمقراطية وخيارات الشعوب التواقة إلى اللحاق بالحضارة والحداثة لا للعودة إلى العصور الظلامية والتخلف.

اليوم، وعلى ضوء ما تمثله التطورات الأخيرة من إنذار بحجم وجسامة المخاطر التي تهدد البشرية كلها، وليس الشعب الليبي أو جواره وحده، فإنه لم يعد مسموحا لنا الوقوع في الخطأ مجددا، فشعوبنا سوف تحاسبنا إن فعلنا.

وعلينا كمجتمع دولي أن نكون على مستوى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا ولمجلسكم الموقر الدور الرئيسي في التعامل مع هذا الوضع في ليبيا، والذي يهدد السلم والأمن الدوليين بشكل واضح. وإذا أردنا العودة إلى الطريق الصحيح وتدارك التأخير في التعامل بجدية مع الأزمة الليبية، فعلينا التعاون لدعم مجلس النواب والحكومة الشرعيين في ليبيا بكل السبل لكي يتمكنا من بسط سلطة وسيادة الدولة مجددا على كامل الأراضي الليبية ومن مكافحة الإرهاب المستشري في أنحاء ليبيا المختلفة شمالا وجنوبا، غربا وشرقا.

يقتضي ذلك ما يلي:

أولا، رفع القيود القانونية المفروضة على حصول الحكومة الشرعية والجيش الليبي على احتياجاتهما من السلاح والمعدات الكفيلة بمواجهة الإرهاب تحقيقا للأمن والاستقرار.

ثانيا، تفعيل الإجراءات العملية للحيلولة دون وصول السلاح إلى كافة الميليشيات غير الحكومية والأطراف غير المنتمية إلى الدولة الليبية عبر فرض رقابة بحرية وحصار على صادرات السلاح إلى المناطق والتنظيمات الليبية الخارجة عن سيطرة الدولة.

ثالثا، فتح المجال للدول التي ترغب في دعم الحكومة الشرعية وتقديم المساعدة لها في مهمتها لمكافحة الإرهاب وفرض الأمن، وذلك على ضوء ما تعانيه تلك الحكومة من مصاعب وظروف تكبل حركتها وقدرتها على الاضطلاع بهذه المهمة بشرط أن يكون هذا الدعم بالتنسيق مع تلك الحكومة وبموافقتها.

ولقد اختارت مصر أن تستجيب لطلب الحكومة الليبية الشقيقة باستهداف التنظيم الإجرامي البغيض الذي قتل المواطنين المصريين، وبما يؤكد أننا لن نتأخر في مواجهة الإرهاب الذي يطل على منطقتنا في أبشع صوره عبر تنظيم داعش، الساعي لنشر الرعب بين شعوب العالم العربي والإسلامي من العراق إلى سوريا إلى ليبيا، وصولا إلى قلب أوروبا التي تعد القارة الأقرب إلى منطقتنا والأكثر عرضة للتهديدات من هذا التنظيم الدموي والتنظيمات المشابهة له.

إن ما ندعو إليه اليوم هو تفعيل القرار الصادر عن جامعة الدول العربية رقم ٧٨٥٢ المعتمد في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والداعي إلى دعم الحكومة الليبية بكافة السبل في مواجهتها الحالية للإرهاب، والذي يطالب مجلس الأمن برفع القيود المفروضة على تسليح الجيش الوطني الليبي. ونأمل أن

يستجيب مجلس الأمن لمطلب المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية. وأثق، في هذا الصدد، إن بعثة الأردن الشقيق سوف تقوم اليوم بتوزيع مشروع قرار ليبحثه مجلس الأمن خلال الأيام القادمة، ويحقق المطلوب من شروط النجاح على الساحة الليبية في مواجهة ظاهرة هي الأخطر على الوجود البشري في هذه الآونة.

وقبل أن أنهي بياني هذا، أود أن أؤكد أن مصر ساندت وتساند وسوف تساند الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد برناردينو ليون، الذي يبذل جهودا كبيرة ومُقدّرة وصولا إلى حل سياسي للأزمة الليبية عبر أكبر قدر ممكن من التوافق السياسي من أجل تشكيل حكومة تجمع كافة القوى السياسية الرافضة للعنف والإرهاب، والساعية للخروج من هذا المأزق بالأساليب التفاوضية. إلا أنني أؤكد، من جانب آخر، أن الحل السياسي ضرورة لا غنى عنها، إلا أنه في الوقت ذاته، لن يغني عن مواجهة الإرهاب أمنيا وعسكريا. فداعش وأمثاله من التنظيمات لا يجوز إلا محاربتها ومواجهتها. ولا شك عندي في أن حكومة الوحدة التي نأمل أن يسفر عنها الحوار الذي تديره الأمم المتحدة ستكون أولويتها الأولى محاربة هذه الآفة، كما هي مهمة الحكومة الحالية برئاسة السيد عبد الله الثني.

إن الدعوة لرهن الدعم للحكومة الليبية الشرعية بنجاح الحوار الوطني يعد خلطا للمفاهيم. فليس هناك ارتباط بين الحل السياسي الذي ندعمه، بل ونسعى لتحقيقه بين الفرقاء الليبيين الشرفاء غير المتورطين في أعمال إرهابية، والضرورة الملحة الآن لمقاومة التنظيمات الإرهابية إلا إذا كان الهدف استمرار تطويع الحل السياسي لتضمين فصيل في الحل، يتخذ من العنف والتطرف سبيلا لفرض إرادته على الحوار بل وعلى الشعب الليبي ذاته. وأطالب جميع الدول الممثلة هنا اليوم بأن تبذل كل جهد ممكن لمساندة الشرعية المرتكزة بالأساس على مجلس النواب المنتخب. فالحرب الدولية على الإرهاب تتطلب وجود شريك وطني، ولن يكون في الحالة الليبية سوى البرلمان الذي ارتضاه الليبيون من خلال صناديق الاقتراع والحكومة الحالية أو تلك التي سيمنحها المجلس ثقته إذا نجح المبعوث الدولي، كما هو أملنا، في تحقيق التوافق المطلوب.

في الختام، أشكر أعضاء المجلس على حسن استماعهم، وأرجو ملحا تعامل المجلس مع الأزمة في ليبيا باعتبارها أولوية واستحقاقا لا يمكن تجاهلهما أكثر من ذلك، وبما تفرضه علينا جميعا من استنفار في مواجهة خطر مشترك يسعى للانتشار من حولنا وتغيير مسار البشرية باتجاه الخلف، وهو ما أطمئن إلى أننا لن نسمح به في وقت من الأوقات كمجتمع بشري، صاحب رؤية واضحة لأهدافه وتطلعاته.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية في الجزائر.

السيد مساهل (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن شكري لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في ليبيا. وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لنا لنتشاطر معهم تقييم الجزائر ورأيها في هذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة والقصوى لأمن واستقرار بلد شقيق ومجاور، وكذلك لإحلال السلام في المنطقة وخارجها.

وأود أيضا الإعراب عن شكرنا وتقديرنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد برناردينو ليون، على تفانيه والتزامه وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا في بداية هذه الجلسة بشأن الحالة في ذلك البلد، وهو جار مباشر لنا. كما أود أن أشيد بوجود شقيقيّ، وزير خارجية مصر، السيد سامح حسن شكري سليم، ووزير خارجية ليبيا، السيد محمد الهادي الدايري.

لايسعني أن أبدأ بياني بدون الإشارة إلى هلعنا إزاء الاغتيال الجبان لـ ٢١ مواطنا مصريا على يد جماعة إرهابية.

وأؤكد من جديد أن بلدي يدين بكل قوة هذا العمل الإجرامي الخسيس. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر تعازي الجزائر للسلطات المصرية ولأعرب مرة أخرى عن كامل مواساتنا ومؤازرتنا لأسر الضحايا.

إن الجزائر تعلم كم هو ضروري التضامن والتعاون الدوليان في هذه الظروف، إذ أنها قد عانت من أهوال الإرهاب وتصدت لها، بما في ذلك الإرهاب القادم من الأراضي الليبية، كما في حالة الهجوم على مُجمع إنتاج الغاز في تيقنتورين والذي تمكنت قوات الأمن الجزائرية من التصدي له وحررت أكثر من ٨٠٠ رهينة وحافظت على المنشآت داخل المجمع.

ويبين هذا التطور الأخير بوضوح كيف تدهورت الحالة، وهو ما يشكل مصدر قلق كبير، سواء بالنسبة للإسراع بإعادة الاستقرار للبلد أو للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وهذه التطورات تناشد ضمائرنا أكثر من أي وقت مضى وتدفعنا إلى تكثيف جهودنا لمساعدة وتشجيع الليبيين على المشاركة في الحوار من أجل إعادة بناء وحدتهم ولُحمتهم الوطنية وإيجاد توافق وطني في الآراء بشأن أهدافهم المشتركة، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي.

وما زلنا على اقتناع تام بأن الحوار والمصالحة الوطنية هما السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله لمختلف الأطراف التغلب على الأزمة الخطيرة التي تجد أنفسها فيها، مع كل ما قد يجرّه ذلك على المنطقة بأسرها. ولا يسعني إلا أن أقول مرة أخرى إن الحل المرجو بشدة – ولا أعتقد بإمكانية وجود أدنى خلاف بشأن ذلك – لا يمكن أن يأتي إلا من الليبيين أنفسهم من أجل ليبيا. وواجب المجتمع الدولي هو توفير كل ما يمكن من الوسائل السياسية والدبلوماسية لدعم ذلك المسار الفريد وتشجيعه وتعزيزه. وهذا هو السبب في أن بلدي سيواصل العمل، ولا سيما من خلال الجهود والإجراءات التي يقوم بها السيد برناردينو ليون بالنيابة عن الأمم المتحدة، للمساعدة في تهيئة التوافق في الآراء بشأن حل سياسي يحافظ على وحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية وتلاحم شعبها، وهو الحل الذي سيمهد الطريق أمام إنشاء المؤسسات الوطنية التي يريدها الليبيون. وانطلاقاً من واجب التضامن مع الشعب الليبي وكذلك لأن استقرار ليبيا يهمها بشكل مباشر كما يهم جميع البلدان المجاورة، شرعت الجزائر في بذل جهود مع البلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لدعم أشقائنا الليبيين على طريق الحوار والمصالحة، وهي تدعم هذه الجهود بالكامل وبكل إخلاص.

وأود أيضاً أن أذكر بأن بلدي يواصل، بناء على طلب ليبيا، بذل الجهود بالتكتم الذي تقتضيه مثل هذه الحالة من أجل تقريب وجهات النظر المختلفة وتمهيد الطريق أمام إجراء حوار شامل للجميع والذي سيكون، بطبيعة الحال، مفتوحاً فحسب أمام الذين يرفضون العنف والإرهاب. ويعبر هذا النهج عن الرغبة في دعم الممثل الخاص للأمين العام في البحث عن حل سياسي للأزمة التي تؤثر على البلد الجار والشقيق.

ونشيد بالعمل الذي أنجزتها مجموعة البلدان المجاورة لليبيا. والجزائر، التي تتولى المسؤولية عن تنسيق لجنة الشؤون الأمنية في المجموعة، ستؤدي مهمتها بأمانة وإصرار. وسنواصل بالتأكيد دعم السيد ليون، الذي نواصل الحوار معه على جميع المستويات من أجل ضمان تمكنه من متابعة جهوده ونهجه بقصد جمع شمل جميع الأطراف. ومفاوضات غدامس ١ وغدامس ٢ ومفاوضات جنيف هي دليل على وجود رغبة من جانب تلك الأطراف، والتي نعتقد أنها صادقة، من أجل إيجاد حل سياسي فيما بينها في نهاية المطاف. ويسرنا أنه في الجولة الأخيرة من الحوار بين الليبيين في غدامس ٢، التزمت مختلف الأطراف في الأزمة الليبية بوضع جدول أعمال من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وهي في رأينا خطوة حاسمة وضرورية. ونعتقد أن تشكيل حكومة وحدة وطنية سيؤكد في نظر الليبيين أنفسهم سيادتهم

الوطنية الكاملة ويتيح لها الحصول على كل نوع من أنواع المساعدة والدعم المشروعين من المجتمع الدولي ومجلس الأمن. ويمثل إنشاء حكومة وحدة وطنية من هذا القبيل، في رأينا، أفضل ضمانة في مكافحة الإرهاب الذي كما يعلم الجميع – أو على الأقل من تعرضوا له – أنه يتغذى على الفوضى وضعف مؤسسات الدولة.

وستقدّم الجزائر، من جانبها، إسهاماً كاملاً في هذا الجهد. ونؤكد رسمياً من جديد التزامنا بمواصلة جهودنا مع جيراننا والجهات المعنية الدولية للتوصل إلى حل سياسي من شأنه ضمان إعادة الأمن والاستقرار إلى البلد الشقيق وتعزيز بناء دولة ذات مؤسسات قوية قادرة على مواجهة كل التحديات، بما في ذلك أولويات القضاء على الإرهاب وكل شكل من أشكال التطرف. ويجدد بلدي أيضاً التزامه بتقديم كل مساعدة لازمة من أجل إنشاء مؤسسات عامة موحدة في ليبيا وتعزيزها، وسنفعل ذلك بكل ما يمكن من حسن النية الدولية وبالاتفاق مع السلطات الليبية. وتأمل الجزائر بشدة أن تتمكن الأمة الليبية من أن تتوحد في أقرب وقت ممكن. ويطالب الشعب الليبي بذلك والبلدان المجاورة تنتظر ذلك. وأعتقد أنه يمكنني القول إن المجتمع الدولي بأسره، كما تجلى في جلسة اليوم، يحدوه الأمل في ذلك.

وليس لنا الحق في الفشل في هذه المهمة ومن واجبنا أن نكون صادقين وواضحين وأن نستفيد من دروس الماضي. ويطالبنا بذلك كل مواطن ليبي وكل لاجئ وكل مشرد داخليا وذكرى جميع ضحايا الإرهاب والعنف الأعمى. وهو مطلب جميع شعوب المنطقة، وهم يطلبون منا ألا نفشل وأن نعمل معاً من أجل ليبيا موحّدة تعيش في سلام مع جميع مواطنيها وجميع جيرانها. وستقوم الجزائر بكل ما في وسعها للإسهام في ذلك بكل ما يمكن من مثابرة وتصميم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلّم بالإنكليزية): تدين إيطاليا بأقوى العبارات الممكنة القتل الوحشي لـ ٢١ من المواطنين المصريين الأقباط المسيحيين في سرت، ونعرب عن خالص تعازينا وتضامننا مع أسر الضحايا والسلطات المصرية.

إن الأزمة الليبية هي من التحديات الأكثر إلحاحاً وحساسية التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. وقد حدث تدهور خطير في الحالة الأمنية، لا سيما في طرابلس، كما دل على ذلك الهجوم على فندق كورنثيا في ٢٧ كانون الثاني/ يناير، وما تلاه من حوادث خطيرة أخرى. ويتطلب هذا منا جميعاً الدعم بكل الوسائل الممكنة للعمل الدبلوماسي الجاري القيام به لحل الأزمة. وبفضل هذه الجلسة لمجلس الأمن أيضاً، فإننا نشهد تنامي الوعي بالأزمة وبضرورة إيجاد حل في الوقت المناسب. إن ما نتوقعه من هذه الجلسة هو أن ندرك بشكل نهائي وحاسم أننا هنا في الأمم المتحدة يتعين أن نتخذ التدابير التي يمكن أن تحقق الاستقرار في البلد بصورة دائمة.

إنه انتقال صعب إلى الديمقراطية، ولا تزال ليبيا عرضة للانقسامات بين الفصائل مما يمسّ بالمحاولات الرامية إلى تنشيط عملية الانتقال. وفي حين أسفرت الانتخابات عن برلمان وحكومة يعترف بهما المجتمع الدولي، إلا أن ذلك لم يمثل نقطة تحول في العملية السياسية. ويواجه الإطار السياسي والمؤسسي الهش في ليبيا مخاطر كبيرة بسبب الجماعات الإرهابية، التي يجب أن نتصدى لها بقوة، وكذلك التحالف بين الفصائل المحلية والمتطرفين.

لا يمكن أن نسمح بحدوث ذلك. بل على النقيض من ذلك، يجب علينا أن نضاعف من جهودنا الرامية إلى دعم عملية الحوار التي تيسرها الأمم المتحدة والتي تظهر بوادر حيوية متزايدة للإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على تحقيق الاستقرار في البلد، وبسط سلطتها على جميع الأراضي، للشروع بعزيمة قوية في عملية إعادة الإعمار.

ما انفكت إيطاليا منذ البداية تؤيد جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وذلك اقتناعا منها بأن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في ليبيا. وقد تحققت بعض النتائج الأولية في اجتماعات جنيف وغدامس، ويعود الفضل في ذلك أيضا إلى تفاني الممثل الخاص برناردينو ليون الذي نشكره على جهوده. ويسعد إيطاليا أنها ساهمت في هذا التقدم بوضعها شبكة اتصالاتها رهن خدمة الأمم المتحدة وتقديمها الدعم اللوجستي لعدة دورات.

إن هدفنا المشترك يتمثل في تمكين جبهة المعتدلين على الساحة السياسية الليبية. ونحتاج في ذلك إلى التزام واضح ومتجدد من جميع الذين يؤمنون بالحوار بوصفه السبيل الوحيد المؤدي إلى المضي قدما. وسيتطلب نجاح هذا الحوار التوصل إلى وقف موثوق لوقف لإطلاق النار تحترمه جميع أطرف الصراع في جميع أرجاء البلاد ولا بد لذلك الحوار من أن يرمي إلى تحقيق ذلك الغرض. ولكن التطورات الأخيرة بعثت أيضا برسالة مدوية وواضحة، وهي رسالة لا تظل بين أيدينا إلى الأبد. إننا في ليبيا، لا نتعامل مع كتل متجانسة بل مع جبهات عديدة ومختلفة لديها صراعاتها ومصالحها الداخلية. إن تجزئة الأطراف تحدٍ وفرصة لجهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

نعتقد أن الأسابيع القليلة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل ليبيا. وتعتزم إيطاليا مضاعفة دعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وهي مستعدة للقيام بدورها في إطار القرارات التي قد يتخذها مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، فإن تدهور الوضع في الميدان يتطلب تغييرا في الوتيرة التي يتبعها المجتمع الدولي قبل فوات الأوان. وهذا السبب الذي يحمل إيطاليا على أن تتوقع التجديد للولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ينبغي تزويد البعثة بالولاية وبالوسائل والموارد اللازمة للتسريع في الحوار السياسي وتحقيق الاستقرار والمساعدة في وضع إطار جديد للمصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في ليبيا.

يجب على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة تفيد بأنه ما أن يتوصل الليبيون أنفسهم إلى الحل التوفيقي اللازم لتشكيل حكومة وحدة وطنية، سيكون المجتمع الدولي مستعدا لاستئناف التعاون والدعم معهم. ويجب أن لا نجد أنفسنا غير مستعدين عندما تحين الفرصة والتي نأمل أن تكون وشيكة. وإذا كنا غير مستعدين، فإننا نجازف بحدوث أثر سلبي فوري على الاستدامة السياسية لحكومة الوحدة الوطنية، بل نجازف أيضا في زيادة التطرف وتفاقم الحالة الإنسانية.

اسمحوا لي بأن أذكرٍ هنا بمأساة آلاف الأشخاص الذين يفرون من البلاد على متن سفن غير آمنة متوجهة إلى السواحل الإيطالية والأوروبية. ومن الجدير بالذكر أنه منذ بداية السنة أنقذت بالفعل عملية تريتون التابعة للاتحاد الأوروبي ٥ ٣٠٢ من البشر من الغرق في البحر، وقد ازداد نشاطها بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا خلال عام ٢٠١٤. هذه الإحصاءات تبين بوضوح لنا أبعاد التحدي الذي نواجهه. إن ما يحدث في ليبيا قد أحدث تأثيرا عميقا في أفريقيا وفي أوروبا، على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، بما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة على الاستقرار في الدول المجاورة لليبيا، بمن فيها إيطاليا، وعلى نجاح العمليات الانتقالية في المنطقة واستدامتها.

ستتمثل مهمتنا منذ البداية في مساعدة السلطات الليبية في تحقيق الاستقرار في البلاد. وحتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً قد تكون هذه العملية طويلة وهشة وتتطلب القيام بأعمال منسقة من جانب مختلف أصحاب المصالح الدوليين. إن إيطاليا على استعداد للقيام بدور قيادي في هذه المهمة، في إطار مبادرة الأمم المتحدة ومع شركائنا في المنطقة. ونعرب عن استعدادنا للمساهمة في رصد وقف إطلاق النار وحفظ السلام. ونحن على استعداد للعمل على تدريب قوات الأمن والوحدات العسكرية، في إطار إدماج الميليشيات المسلحة في الجيش النظامي، وكذلك إعادة إعمار البنى التحتية في البلاد.

ونحن مستعدون لعلاج جرحى الحرب واستئناف برنامجنا الواسع للتعاون مع ليبيا. ولا بد من أن يلمس السكان المدنيون بوضوح مزايا المصالحة التي يناصرها المجتمع الدولي.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم إيطاليا الكامل والحازم لتحقيق الاستقرار في ليبيا من خلال الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة. أننا نفعل ذلك ونحن ندرك إدراكا تاما، كما يجب علينا جميعا، بأن تدهور الحالة على أرض الواقع يتطلب تغيير وتيرة المجتمع الدولي. ويقتضي منا جميعا أقصى درجة من الالتزام بتهدئة الأوضاع في البلد للحيلولة دون تحول ليبيا إلى ضحية للإرهاب الأعمى والمتهور.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد خيري (تونس): السيد (تونس): أود في مستهل كلمتي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأود أن ارحب بمعالي السيد محمد الدايري، وزير خارجية ليبيا الشقيقة، وبمعالي السيد سامح شكري، وزير خارجية مصر الشقيقة، والسيد عبد القادر مساهل، الوزير المعتمد لدى وزارة خارجية الجزائر الشقيقة. وأود كذلك أن اشكر السيد برناردينو ليون على أحاطته الإعلامية اليوم التي قدمها عبر نظام التداول بالفيديو من تونس.

أتوجه إليكم، سيدي، بالشكر على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التي تعكس حرص المنتظم الأممي على مواجهة خطر الإرهاب في الشقيقة ليبيا، لا سيما بعد التطورات التي شهدتها الفترة الأخيرة والتصعيد الخطير الذي نال من أمن واستقرار الشعب الليبي، وأثّر سلبا على دول الجوار، بمن فيها تونس. أود في هذا السياق أن اعرب مجددا عن إدانة تونس الشديدة للمجزرة الشنيعة التي ارتكبتها مجموعات إرهابية بحق رعايا مصريين أبرياء. وأوكد تضامن تونس الكامل شعبا وحكومة مع حكومة وشعب مصر الشقيقة في أعقاب هذه الحادثة النكراء. ولا شك أن هذه الحادثة الأليمة تأتي لتؤكد من جديد التهديد المتصاعد الذي أضحى يمثله خطر التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود والتي لم تعد تستثني أي بلد، بمن فيها بلدي تونس التي تكبدت خسائر جراء هذه الظاهرة، كان آخرها العملية الإرهابية الجبانة التي وقعت صباح أمس بالقرب من حدودنا الغربية وأودت بحياة أربعة بواسل من أعوان قوات الحرس الوطني، واغتنم الفرصة لأترحم على أرواحهم الزكية.

في هذا الإطار، أجدد التأكيد على موقف تونس الثابت والرافض لأعمال العنف والإرهاب بمختلف أشكالها ومظاهرها، وحرصها على المساهمة في دعم الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى التصدي الجاد والحاسم لهذه الآفة التي أضحت تشكل، بما تنطوي عليه من مخاطر وبتوسعها المتنامي، تهديدا خطيرا ومتصاعدا للسلم والأمن الدوليين يفرض المزيد من التنسيق وتكاتف الجهود للتصدي لها.

إن تونس التي ترتبط بعلاقات وثيقة بالشقيقة ليبيا بحكم التاريخ المشترك والجوار الجغرافي والترابط الاجتماعي والحضاري بين شعبي البلدين معنية بالدرجة الأولى إلى جانب بقية دول الجوار والمنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط، بما يشهده هذا البلد الشقيق من تنامي مظاهر التطرف والتشدد والإرهاب، مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات على أمن واستقرار ليبيا والمنطقة بأسرها. إزاء هذا الوضع، تعرب تونس عن تفهمها لمساعي عقد مجلس الأمن لهذه الجلسة بالنظر لما يشكله توسيع نشاط المجموعات الإرهابية والمتشددة على التراب الليبي من مخاطرة مباشرة على أمنها واستقرارها.

في هذا السياق، ترى تونس أن مواجهة الوضع المتردي في الشقيقة ليبيا يقتضي منا توحيد الجهود وتضافرها لتغليب منطق الحل السياسي، لأن أن أي خيار يبتعد بنا عن المسار السياسي قد يزيد الوضع تدهورا وتعقيدا.

وإننا نعتقد أن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، لتعزيز دعمنا لتحقيق المصالحة والوفاق

بين جميع الفصائل السياسية الليبية التي تنبذ العنف وتقبل بالحوار سبيلا للتوافق الوطني، من أجل تجاوز الأزمة الحالية والتفرغ لبناء مؤسسات الدولة الليبية بما يستجيب لطموحات الشعب الليبي الشقيق في استعادة الاستقرار والأمن والتنمية.

وبهذه المناسبة، أود أن أعرب من جديد عن دعم تونس لجهود الوساطة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد بيرناردو ليون، لجمع الفرقاء الليبيين من أجل إرساء حوار بناء يفضي إلى تحقيق المصالحة ويمهد الطريق أمام استكمال المسار الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق، نجدد الدعوة إلى كافة مكونات المجتمع الدولي لمواصلة دعم هذه الجهود وتشجيع الأطراف الليبية على تجاوز خلافاتها وانتهاج سبيل الحوار.

إن تونس التي أسهمت مع دول الجوار الليبي في دعم الحوار السياسي لتسوية الأزمة الليبية، لن تدخر جهدا لمواصلة جهودها ومساعيها قصد مساعدة الشعب الليبي الشقيق على التوصل إلى حل سلمي يعيد لبلده الاستقرار من خلال تعزيز مفهوم ومنطق الدولة والقانون، ويبعث الأمل من جديد لهذا الشعب الشقيق في الإسهام في بناء مستقبل ليبيا، بوصفها دولة ذات سيادة ومستقرة ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل تونس على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.